41 | تموز - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن المعهد العراقي للحوار وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

الموازنة الجديدة في العراق قد تعيق أكثر من ان تساعد

السماء لا تسقط في العراق

من بكين الى بغداد: تنامي الدور الصيني في قطاع الطاقة العراقي

العراق يتنفس الصعداء من الاضطرابات السياسية لكن ماتزال هناك مخاطر جسيمة

www. hewariraq. com

مؤسسة أكاديمية فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تأسست بعد التغيير في عام 2003، فكانت واحدة من اهم المشاريع التي تعنى بعملية صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال المراقبة الدقيقة للاحداث الجارية وتداعياتها المحتملة عبر استشراف المستقبل لوضع المسارات اللازمة امام صانع القرار، حيث تقدم المؤسسة خرائط عمل متكاملة وملخصات تنفيذية و أوراق سياسات و تقارير تنتج عبر ندوات وورش تخصصية وابحاث يكتبها ويشرف عليها نخبة من كبار المختصين في الشؤون السياسية والاقتصاية والعسكرية والامنية وغيرها.

ويتميز المعهد العراقي للحوار بقربه من جميع مفاصل الدولة ومن حلقات صنع القرار لما يملكه من كفاءات تعد الابرز على المستوى العراقي وفي التخصصات كافة، وبهيئة ادارية تضم اسماء مميزة في الاوساط الاكاديمية والسياسية وبنخبة من المستشاريين من ذوي الخبرة والكفاية العلمية.

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن المعهد العراقي للحوار
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+9647905400123
Head@hewariraq. com

الموازنة الجديدة في العراق قد تعيق أكثر من ان تساعد

الكاتب:

حمزة حداد

زميل زائر في المجلس الأوربي للعلاقات الخارجية وزميل مساعد في مركز الامن الأمريكي الجديد

المصدر:

موقع الجزيرة الاخباري

https://www.aljazeera.com/author/hamzeh-hadad1610261158066684-

التاريخ:

26 حزيران 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

للمرة الأولى منذ تشريعه, استفادت الحكومة من قانون الإدارة المالية لعام 2019, والذي يسمح بإقرار موازنة تغطي ثلاث سنوات. لم يتلكأ العراق سابقا في إقرار الموازنات فحسب, انما فشل في إقرار ثلاث موازنات خلال السنوات التسع المنصرمة في تحديدا في الاعوام 2014, 2020, 2022. تسمح الموازنة للحكومة بتمويل المشاريع الاستثمارية المحلية وتعيين الالاف ضمن القطاع العام, الامر الذي ينعكس بصورة إيجابية على رئيس الوزراء وتحالفه الحاكم ويزيد من شعبيتهم الانتخابية في الانتخابات القادمة. يعتمد الاقتصاد العراقي والموازنة بشكل كبير على النفط, وهو ما يضع كلا منهما في وضع خطير. فكل عوائد الدولة تقريبا تتأتى من مبيعات النفط. في عام 2022, تحصل العراق على دخل قياسي بلغ 115.6 مليار دولار من مبيعات النفط, لكن هذا الأخير سلعة متذبذبة الأسعار. فالعراق لا يتحكم بسوق النفط العالمي, ولا يمتلك ثقلا كبيرا في عملية صنع القرار داخل منظمة الاوبك على الرغم من كونه ثاني أكبر منتج للنفط. تدعو الموازنة الى تعيين

IRAQ COPY

أكثر من نصف مليون عراقي خلال هذا العام. وهذه ليست المرة الأولى التي تتضمن فيها موازنة تعيينات كبيرة في القطاع العام. والعراق بالأصل هو بلد يعاني من قطاع عام متضخم يبلغ عدد موظفيه ما لا يقل عن 4.5 مليون موظف. تكتظ المكاتب الحكومية بجهاز اداري متضخم وغير منظم وبطيء. التعيينات الكبيرة في هذا العام سيكون من شانها اثقال كاهل الحكومة بأعباء معاشات التقاعد المستقبلية. وسواء كان ذلك من اجل رفع الحظوظ في الانتخابات او نابعا من الاعتقاد بوجود حق التعيين في القطاع العام, حتى المرشحون المستقلون وأعضاء الأحزاب السياسية الجديدة يروجون للتوظيف في القطاع العام. وحتى الحراك السياسي الإصلاحي الذي برز بعد مظاهرات تشرين عام 2019 غير متحمس لتبني إصلاحات اقتصادية لا تحظى بالشعبية مهما كانت أهمية هذه الإصلاحات. نوعان من الإصلاحات يتم مناقشتهما في الغالب من قبل الخبراء ويتم رفضهما من قبل الرأي العام وهما تقييد التوظيف في القطاع العام وتطبيق نظام ضريبي اشد صرامة. سيكون من الصعب اقناع المستثمرين الأجانب بان العراق هو رهان جيد للاستثمار من دون القيام بإصلاحات اقتصادية وبموازنة لا تختلف كثيرا عن سابقاتها في الأعوام الماضية.

في الثاني عشر من شهر حزيران, مرر مجلس النواب العراقي الموازنة الاتحادية للسنوات 2023 و2024و2025, بعد مرور حوالي ثمان أشهر على تشكيل حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني.

موازنة العراق لهذا العام هي الأكبر حيث تبلغ 198.9 ترليون دينار, حوالي 153 مليار دولار وفقا لسعر الصرف الرسمي. وستكون موازنتي العامين القادمين مماثلتين لموازنة العام الجاري مالم تقدم الحكومة طلبات للقيام بتغيرات عليها يوافق عليها مجلس النواب لاحقا.

للمرة الأولى منذ تشريعه, استفادت الحكومة من قانون الإدارة المالية لعام 2019, والذي يسمح بإقرار موازنة تغطي فترة ثلاث سنوات. لم يتلكأ العراق سابقا في إقرار الموازنات فحسب, انما فشل في إقرار ثلاث موازنات خلال السنوات التسع المنصرمة, تحديدا في الاعوام 2014, 2020, 2022.

وبالرغم من تبقي نصف العام لإنفاق ميزانية عام 2023, هناك تأكيدات بان العامين القادمين سيتم تغطيتهما ماليا, بشكل يضمن الانفاق الحكومي حتى موعد عقد الانتخابات المركزية القادمة في عام 2025 وانتخابات مجالس المحافظات المقرر عقدها في هذا العام.

كما تسمح الموازنة للحكومة بتمويل المشاريع الاستثمارية المحلية وتعيين الالاف ضمن القطاع العام, الامر الذي ينعكس بصورة إيجابية على رئيس الوزراء وتحالفه الحاكم ويزيد من شعبيتهم الانتخابية في الانتخابات القادمة.

طموحة لكنها محفوفة بالمخاطر

ومهما يكن من الامر, يعتمد الاقتصاد العراقي والموازنة بشكل كبير على النفط, وهو ما يضع كلا منهما في وضع خطير. فكل عوائد الدولة تقريبا تتأتى من مبيعات النفط. في عام 2022, تحصل العراق على دخل قياسي بلغ 115.6 مليار دولار من مبيعات النفط, لكن هذا الأخير سلعة متذبذبة الأسعار. فالعراق لا يتحكم بسوق النفط العالمي, ولا

IRAQ COPY

يمتلك ثقلا كبيرا في عملية صنع القرار داخل منظمة الاوبك على الرغم من كونه ثاني أكبر منتج للنفط.

هذه الحقيقة تترك العراق عرضة لتقلبات أسواق النفط ولقرارات أعضاء منظمة أوبك فيما يتعلق بحجم الإنتاج, وخاصةً بالنظر الى قيام الموازنة في العراق بتحديد سعر طموح لبرميل النفط يبلغ 70 دولارا. إذا ما انخفض هذا السعر, سيكون هنالك مخاطر من إطلاق العنان للمصاعب الاقتصادية والارتفاع في موجات السخط العام.

تدعو الموازنة الى تعيين أكثر من نصف مليون عراقي خلال هذا العام. وهذه ليست المرة الأولى التي تتضمن فيها موازنة تعيينات كبيرة في القطاع العام. والعراق بالأصل هو بلد يعاني من قطاع عام متضخم يبلغ عدد موظفيه ما لا يقل عن 4.5 مليون موظف.

تكتظ المكاتب الحكومية بجهاز اداري متضخم وغير منظم وبطيء. التعيينات الكبيرة في هذا العام سيكون من شانها اثقال كاهل الحكومة بأعباء معاشات التقاعد المستقبلية.

إذا ما ارادت الحكومة إضافة تعيينات إضافية خلال الأعـوام 2024 و2025, فان كل ما ستحتاج اليه هو تصويت مجلس النواب على هذا الامر, لذا فانه من المرجح ان يتم إضافة المزيد من الوظائف خلال العامين القادمين.

يقوم العقد الاجتماعي في العراق, مثله مثل العديد من دول المنطقة, على تعيينات القطاع العام, حيث يتوقع المواطنون الحصول على وظيفة في لحظة تخرجهم من الجامعة. ان حق الحصول على عمل نصت عليه المادة 22 من دستور العراق لسنة 2005, وفي الوقت الذي لا تحدد فيه هذه المادة طبيعة هذا العمل, الا ان الاعتقاد السائد ينظر الى هذا العمل على انه الحصول على وظيفة حكومية.

تضاعف حجم القطاع العام في العراق لأربع اضعاف منذ سنة 2003, وتشكل الرواتب الان أكثر من ربع موازنة عام 2023.

تتصرف النخبة السياسية في العراق والتي تشكلت بعد الإطاحة بصدام حسين في عام 2003, كما لو ان البلاد لا تزال باستطاعتها تحمل تكلفة هذا النمط, وهي تقوم بفعل ذلك من اجل الكسب السياسي.

IRAQ COPY

اغلب افراد هذه النخبة كانوا من المبعدين او المقيمين في منطقة كوردستان العراق ويستخدمون شبكة زبائنية من اجل بناء الروابط وكسب المشروعية بين الناس في الدولة العراقية الجديدة.

لذلك, ملايين من العراقيين تم تعيينهم في القطاع العام, وهو امر مألوف بالنسبة لهم, لكنهم صاروا يدينون بهذا لرعاة سياسيين جدد.

وسواء كان ذلك من اجل رفع الحظوظ في الانتخابات او نابعا من الاعتقاد بوجود حق التعيين في القطاع العام, حتى المرشحون المستقلون وأعضاء الأحزاب السياسية الجديدة يروجون للتوظيف في القطاع العام. وحتى الحراك السياسي الإصلاحي الذي برز بعد مظاهرات تشرين عام 2019 غير متحمس لتبني إصلاحات اقتصادية لا تحظى بالشعبية مهما كانت أهمية هذه الإصلاحات.

نوعان من الإصلاحات يتم مناقشتهما في الغالب من قبل الخبراء ويتم رفضهما من قبل الرأي العام وهما تقييد التوظيف في القطاع العام وتطبيق نظام ضريبي اشد صرامة.

لقد نادت التظاهرات التي اندلعت في الفترة من أكتوبر 2019 وحتى اذار 2020 الى توفير الفرص الاقتصادية وانهاء الفساد وتنفيذ إصلاحات سياسية. نتج عن هذه التظاهرات اجراء انتخابات مبكرة وقانون انتخابي جديد من دون تغير منهجي في جوهر النظام السياسي نفسه.

ولتعقيد الأمور بشكل أكبر, استمر المتظاهرون بالمطالبة بالتعيينات وفي بعض الأحيان حضر هذه التظاهرات عدة نواب مستقلين.

من اجل إعادة بناء الوطن

الانفاق على البنية التحتية هو أحد نقاط التركيز في الموازنة الجديدة, والتي تخصص التمويل للتنمية وإعادة الاعمار في مناطق محددة.

على سبيل المثال, في الوقت الذي تم فيه تخصيص خمسين مليار دينار عراقي (38 مليون دولار امريكي) من اجل إعادة اعمار المناطق التي تدمرت خلال القتال بالضد من داعش في سنجار وسهل نينوى, تم تخصيص 100 مليار دينار (76 مليون دولار) لأمانة بغداد من اجل

IRAQ COPY

مشاريع الخدمات في الكرخ, الضفة الغربية لنهر دجلة, حيث سيتم بناء جسر الدرويش, بالإضافة الى تعبيد الطرق وإعادة تأهيل المرافق العامة والمنتزهات.

كما تم تخصيص سبع وخمسون مليار دينار (57 مليون دولار) لإنعاش الاهوار التي تمتد داخل مدينتين من المدن الجنوبية.

بالإضافة الى ذلك, هناك أموال تبلغ 500 مليار دينار (381 مليون دولار) تم تخصيصها لإعادة الاعمار للمحافظات الأكثر فقرا بهدف تحسين الخدمات مثل البنى التحتية والوصول الى الرعاية الصحية والكهرباء وخدمات التعليم. هذا الى جانب الأموال إعادة الاعمار الموجودة والمخصصة للمناطق التي عانت خلال فترة احتلال داعش.

ومهما يكن من الامر, لا يمتلك العراق سجلا مثاليا في مجال إنفاق الموازنة الفيدرالية. فآخر موازنة تم تمريرها في عام 2021 بلغت نسبة تنفيذها 79 بالمائة وانصبت أولوياتها على دفع الرواتب ومستحقات التقاعد.

يتمتع العراق اليوم باحتياطي تاريخي من احتياطات النقد الأجنبي وهو لا يدفع بعد الان تعويضات الى الكويت عن غزو سنة 1990, لكن لا توجد هناك رؤية حول كيفية استثمار هذه الثروة, كما ان الموازنة لا تزال تشتمل على عجز.

ان التوسعة في القطاع العام تساهم في الواقع بأثقال الجهاز البيروقراطي العراقي والذي يعتبر مسؤولا عن تنفيذ مشاريع التنمية. ولمعالجة هذا الامر, هناك ضرورة للقيام بإصلاحات اقتصادية. لكن هذه الأخيرة غائبة عن الموازنة الجديدة.

على سبيل المثال, لم يتم تخصيص أي أموال لوحدة السياسة الاقتصادية في مكتب رئيس الوزراء, وهو ما دفع بمديرها للبحث عن التمويل الخارجي بالرغم من إقرار العراق لأكبر موازنة في تاريخه على الاطلاق.

وببساطة يمكن ان تقوم الحكومة الحالية بتنفيذ وعود التوظيف التي أطلقتها الحكومات السابقة, لكن لا يوجد هناك مبرر واضح لعدم تضمين الإصلاحات الاقتصادية ضمن قانون الموازنة.

إذا ما تم تجميد عملية التعيين في القطاع العام او تم تحديدها بسقف معين تنص عليه الموازنة بدلا من تركها مرهونة بصدور أوامر ديوانية من مكتب رئيس الوزراء, سيكون من الصعوبة بمكان التراجع عنها في المستقبل.

ان حجم الموازنة يجعل الامر صعبا بالنسبة للعراق للسعي للحصول على معونة او مساعدة اجنبية لتنفيذ إصلاحات اقتصادية. ويمكن ان يسهم تحسن الوضع الامن وزيادة الاستقرار في العراق في جذب الاستثمار الأجنبي, كما هو الحال مع صفقة شركة توتال للطاقة البالغة 27 مليار دولار والتي تمتلك شركة قطر للطاقة 25 بالمئة منها.

ولكن, سيكون من الصعب اقناع المستثمرين الأجانب بان العراق هو رهان جيد للاستثمار من دون القيام بإصلاحات اقتصادية وبموازنة لا تختلف كثيرا عن سابقاتها في الأعوام الماضية.

هذا بالتأكيد بالإضافة الى حقيقة ان موازنة بهذا الحجم هي ستكون عرضة للفساد, وهو ما سيقلل من الثقة والاهتمام الأجنبي بالبيئة الاستثمارية في العراق. لقد عانى العراق ولفترات طويلة من الفساد, حيث يقدر الخبراء بان المبالغ التي تم سرقتها من البلاد منذ عام 2003 تتراوح ما بين 150 الى 300 مليار دولار.

هذه الموازنة, ونتيجة لتغطيتها لثلاثة أعوام, فهي تتطلع الى الامام وتؤكد على البنية التحتية وإعادة الاعمار, وهي أمور إيجابية. لكن غضها النظر عن الإصلاحات الاقتصادية سيزيد من الضغط على الموازنات والحكومات المستقبلية.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- بالإضافة الى توفيرها الى السيولة المالية التي تحتاجها البلاد لتسيير عجلة مشاريع إعـادة الاعمار المعطلة والمتلكئة منذ عدة سنوات, تمنح الموازنة المالية التي تغطي الأعوام الثلاثة استقلالية كبيرة للسلطة التنفيذية وتعفيها من الخضوع للضغوط السياسية والقيود التي يمكن ان توظفها بعض الأحـزاب عن طريق استخدام صلاحيات السلطة التشريعية في داخل البرلمان.
- لا تزال الموازنة وفي جزء كبير منها مخصصة لتغطية النفقات التشغيلية المتمثلة بمستحقات الجهاز الإداري مترهل والمتخم في العراق بالإضافة الـى الرواتب التقاعدية ورواتب الرعاية الاجتماعية.
- احدى المخاطر المالية التي تواجه العراق وتواجه عملية إنفاق الموازنات العامة في السنوات القادمة تتمثل في فتح باب التعيينات لألاف الوظائف الحكومية الإضافية والتي تستهلك شطرا كبيرا من الأموال العراقية. يضاف الى ذلك خطر تحديد الموازنة على أساس سعر نفط يبلغ سبعين دولارا الذي ينطوي على مخاطرة كبيرة, حيث سيتسبب أي انخفاض في أسعار النفط العالمية بحصول عجز كبير في الموازنة سينعكس بدوره قدرة الحكومة على سداد الرواتب العامة وتوفير الخدمات للمواطنين فاتحا الباب امام موجات جديدة من السخط المجتمعي واللااستقرار.

IRAQ COPY

السماء لا تسقط في العراق

الكاتب:
مايكل روبين

المصدر:
معهد امريكان انتربرايز
https://www.aei.org/op-eds/the-sky-is-not-falling-in-iraq/

التاريخ:
14 حزيران 2023

ترجمة وتحرير:
المعهد العراقي للحوار- د. كرار أنور البديري

ملخص تنفيذي

تزعم التحليلات والمقالات التي نشرت في بعض مراكز الأبحاث الأمريكية إلى أن الوضع في العراق يتجه نحو الانهيار، بسبب الافتراض المزعوم بأن الفصائل المدعومة من إيران قد استولت على العراق، وبينما تنطلق هذه التحليلات من زيادة اعداد قوات الحشد الشعبي في موازنة عام 2023، إلا انها تتجاهل العديد من الحقائق من بينها أن هذه الزيادة هي سابقة لهذا الميزانية وانما تعود للعام 2021، فقد كان الكاظمي نفسه مسؤولاً عن تعيين العديد من أعضاء قوات الحشد الشعبي الذين تضخم الآن عددهم الإجمالي، غير أن زيادة ميزانية قوات الحشد الشعبي تشمل أيضًا تكلفة بناء معسكرات خارج المدن. وبالرغم من انتشار الفساد في العراق بحسب مؤشر الشفافية الدولية، إلا أن هناك جانب واحد في الطيف العراقي يتمتع بسمعة نظيفة نسبياً، وهو محمد شياع السوداني. لذلك يجب على المحللين تقييم جميع رؤساء الوزراء بناءً على نفس المعايير، بدلاً من السماح للعلاقات الشخصية أو سهولة الوصول بأن تلون استنتاجاتهم.

IRAQ COPY

في الأسابيع الأخيرة، ظهرت العديد من التحليلات والمقالات في معهد واشنطن ومجلة الفورن أفيرز وذي إيكونوميست، تشير إلى أن الميليشيات المدعومة من إيران قد استولت على العراق. وبينما قد تكون الفرضية والعناوين في بعض الحالات، مثيرة للإعجاب، إلا أن التهويل يعد أمرا غير مبررا. ببساطة، فإن السماء لا تسقط(*).

تنطلق الكثير من هذه التحليلات على الافتراض المزعوم بان قوات الحشد الشعبي سوف تستولي على الدولة نظرا لتزايد أعدادها في إطار موازنة عام 2023. على الرغم من صحة هذه الزيادة ولكن هناك دوافع أخرى تعارض الاستنتاج الذي يفيد: بأن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني يمثل حصان طروادة للمصالح الإيرانية.

أولاً، من المهم ألا نأخذ أرقام قوات الحشد الشعبي على محمل الجد. فوفقًا للشفافية الدولية، يعد العراق من بين الدول الأكثر فسادًا في العالم. هذا ليس مفاجئًا. فالفساد لا ينتشر بالتساوي في جميع أنحاء البلاد. هناك جانب واحد في الطيف العراقي يتمتع بسمعة نظيفة نسبياً، وهو السوداني. وعلى الجانب الآخر، هناك قادة قوات الحشد، بما في ذلك رؤساء الوزراء السابقين نوري المالكي وعائلة بارزاني، والمستشارون المحيطون بمصطفى الكاظمي، إن لم يكن الكاظمي نفسه. يقوم قادة الحشد الشعبي بتضخيم الأعداد بانتظام أو بتوظيف أقل من الأعداد المخصصة لهم في الميزانية لكي يتمكنوا من الاستيلاء على الأموال. ويمكن القول: إن ثلاثة أرباع موظفي قوات الحشد الشعبي المسجلين في السجلات الوظيفية لا وجود لهم في الواقع. لذلك على الرغم من صحة ارتفاع اعداد قوات الحشد الشعبي في الوقت الراهن، ولكن من المهم أخذها بحذر.

تعد الديناميات السياسية أيضًا مهمة في تقدير الأمور. ربما كان السوداني قد خدم ذات مرة في حكومة المالكي لكنه انفصل فكريا عن المالكي منذ سنوات. المالكي لا يزال يشكل قوة في العراق، وبالتالي يجب على السوداني أن يلعب لعبة سياسية. تقديم بعض الأموال إلى قيس الخزعلي، الأمين العام لعصائب أهل الحق، ليوفر توازنًا ضمن تحالفه لمنع كل من قيس أو المالكي من التفوق على رئيس الوزراء.

IRAQ COPY

وهي الديناميكية التي يمكن اعتبارها بمثابة المعادل السياسي المحلي لكيفية سعي القادة العراقيين للتلاعب بإيران والولايات المتحدة ببعضهما البعض من أجل ضمان أن يكون للعراقيين مساحة للمناورة بشكل مستقل عنهما.

واحـدة من أكبر المشكلات في المقالات الأخيـرة، هو فشلها في التطرق إلى التأخير في البيروقراطية العراقية. فقد تضمن إقرار الميزانية تمويلًا لنحو 109 ألف من أفراد قوات الأمن العراقية الذين تم تعليق عقودهم بانتظار إقرار الميزانية. معظم هؤلاء من أعضاء قوات الأمن الذين تم تسريحهم حينما كانوا يعملون تحت إشراف وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية، ولكن حوالي 30 ألف منهم هم من قوات الحشد الشعبي. المفتاح هنا هو أن الإدارات السابقة قد عينت هؤلاء الرجال. فقد كان الكاظمي نفسه مسؤولاً عن تعيين العديد من أعضاء قوات الحشد الشعبي الذين تضخم الآن عددهم الإجمالي. فعلى وجه التحديد، وافق الكاظمي على 35 ألف من قوات الحشد الشعبي في نهاية عام 2021. ثم قام وزير المالية علي علاوي بتحويل الأموال لتجهيزهم بالمرتبات. في عام 2022، تم دمج مصاريفهم في مشروع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي، في حين توقفت عمليات التوظيف الأخرى بسبب عدم وجود ميزانية لعام 2022. فإن الميزانية الحالية تلبي ببساطة الوعود السياسية السابقة.

يقول المسؤولون العراقيون: إن زيـادة ميزانية قـوات الحشد الشعبي تشمل أيضًا تكلفة بناء معسكرات خارج المدن، نظرًا للتوافق السياسي الواسع والضغط الأمريكي لنقل مقرات مقاتلي قوات الحشد الشعبي خارج المراكز الحضرية. لذلك من غير العادل أن نطالب العراق باتخاذ إجراءات معينة، ثم ننتقده ونوصمه كوكيل إيراني فقط لتنفيذه المطالب الأمريكية.

للتوضيح، لا يعني ذلك أننا نقلل من دور الميليشيات. في الآونة الأخيرة، احتجزت الميليشيات الطالبة الجامعية في جامعة برينستون إليزابيث تسوركوف، التي دخلت إلى العراق بجواز سفر روسي، بعد تحذيرها سابقا بعدم العودة. على الرغم من غموض قضيتها، هناك

شائعات كثيرة تفيد بأنها نُقلت إلى إيـران أو شيء أسوأ من ذلك. فحسابها على تويتر لم ينشط منذ أن دخلت العراق قبل حوالي ثلاثة أشهر.

العراق هو دولة ديمقراطية، وإن كانت غير كاملة. وربما يملتك العراق اليوم أكثر رؤساء الوزراء المتقاعدين من أي بلد عربي آخر. لكن يبقى النظام معقد في العراق، حيث دخل العراقيون الانتخابات وهم لا يعرفون من سيكون زعيمهم القادم. لذلك يجب على المحللين تقييم جميع رؤساء الوزراء بناءً على نفس المعايير، بدلاً من السماح للعلاقات الشخصية أو سهولة الوصول بأن تلون استنتاجاتهم.

الحقائق البسيطة هي كما يلي: سيكون العراقيون أول من يعترف بأن قوات الحشد الشعبي مشكلة. ينصح معظم العراقيين بمعالجتها بمشرط وليس بالفأس. يجب على الغرب دعم العراق في جهوده. لكن في الوقت نفسه، من المهم الاعتراف بالديناميكيات الخاصة للديمقراطية العراقية.

يسعى رؤساء الوزراء لتحديد إرثهم. يكتفي البعض بالوقوف على سجلهم، لكن أولئك الذين فشلوا في الكثير من الأحيان يسعون إلى استعادة سمعتهم من خلال إلقاء اللوم على خلفائهم، سواء بشكل مباشر أو عبر الوكالة. إنه تكتيك غير وطني إلى ومضر للغاية وهو أمر سيئ ولا يفيد العراق، حيث أن هناك القليلين من خارج البلاد من الذي يفرقون بين الإدارات أو الأفراد.

الهوامش:

---

*. يعبر هذا الاصطلاح التداولي في اللغة العامية الأمريكية عن اعتقاد سخيف وشائع يفيد بأن هناك كارثة وشيكة

الملاحظات:

- يأتي هـذا المقال ليرسم صـورة مغايرة عن التقارير المؤدلجة التي تناولت الوضع في العراق في مراكز الأبحاث الأمريكية ومن بينها تقرير مايكل نايتس الباحث في معهد واشنطن المعنون: «العراق ينهار بهدوء»، المنشور في مجلة الفورين أفيرز، وتقرير مجلة ذي إيكونوميست المعنون: «المليشيات العراقية تقتدي بإخوانها ذات القوة المفرطة في إيران»، وتقرير مساعد وزير الخارجية السابق ديفيد شنكر في معهد واشنطن المعنون: «واشنطن تُراقب عن كثب تعزيز قوات الحشد الشعبي لهيمنتها في العراق». فكل هذه التقارير جاءت بنغمة واحدة تنطوي على فكرتين: الأولى/ أن زيادة أعداد قوات الحشد الشعبي من شأنها أن تزعزع الاستقرار في العراق. الثانية/ أن شركة المهندس من شأنها أن تقلص فـرص العراق الاقتصادية الـواعـدة وتسيء للمشهد الاستثماري في البلاد». وهي التقرير التي شهدت بعض الترويج في مواقع التواصل الاجتماعي ولاسيما تقرير: «العراق ينهار بهدوء»، وهي الحملة التي جرى تنسيقها من قبل المؤلف مع بعض الباحثين في مراكز الأبحاث في واشنطن متبعا طريقة «غرفة الصدى» (Echo Chamber) في الترويج لتقريره، وهي الطريقة التي يتم فيها تضخيم القناعات والمعتقدات حتى وان كانت خاطئة والعمل على تعزيزها بالتواصل والتكرار داخل نظام مغلق، وذلك لعزلها عن أية طعون أو نقض مناهض لها.

IRAQ COPY

من بكين الى بغداد: تنامي الدور الصيني في قطاع الطاقة العراقي

الكاتب:

جون كالابريس

أستاذ السياسة الخارجية في الجامعة الامريكية في واشنطن ومدير سابق لمشروع الشرق الأوسط ـ اسيا في معهد الشرق الأوسط

المصدر:

معهد الشرق الأوسط

https://www.mei.edu/publications/beijing-baghdad-chinas-growing-role-iraqs-energy-sector

التاريخ:

7 حزيران 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار ـ فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

منذ تشكيل حكومة جديدة في شهر تشرين الأول الماضي برئاسة محمد شياع السوداني, مضى العراق بتفعيل خطط ترمي الى تعزيز قدرته الإنتاجية في مجال النفط, وتطوير موارد الغاز الداخلية, وإصلاح وتوسيع منشئات مصافي النفط. وتقف الشركات الصينية في موضع مثالي يساعدها على المشاركة في جهود توسيع قدرات العراق الإنتاجية, حيث ان هذه الشركات منخرطة بالفعل في العديد من المشاريع المرتبطة بالطاقة في عموم البلاد. ان تجارة النفط هي الركيزة الأساسية للعلاقة الثنائية بين العراق والصين, حيث تستورد الصين حوالي 30٪ من صادرات النفط العراقي. ولقد ازدادت مشتريات الصين النفطية من العراق, ثالث أكبر موردیها, بما يقارب 50٪ في سنة 2022 مقارنة بالعام الذي سبق هذه السنة, وهو جزء من ارتفاع عام في حجم التجارة بين البلدين. لقد عزز المقاولون الصينيون من نشاطاتهم في قطاع الطاقة العراقي في السنوات الأخيرة. وفقا لراصد مؤسسة المشروع الامريكي للاستثمار الصيني العالمي فان 24 من أصل 41 عقد بناء تم منحه من قبل العراق الى الصين للفترة ما بين عام 2007 و2022 كانت لمشاريع تتعلق بالطاقة, 15 منها تنفذها شركة البترول الصينية الوطنية. في عام 2021, كان العراق على رأس الدول المستفيدة من استثمارات مشاريع الطاقة المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق. فالعديد من الصفقات المهمة تم

IRAQ COPY

يهيمن القطاع النفطي بشكل كبير على الاقتصاد العراقي. وفقا لتقديرات البنك الدولي, خلال العقد المنصرم, شكلت عوائد النفط أكثر من 99 بالمائة من صادرات البلاد, و85 بالمائة من الموازنة الحكومية, و42 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي. بالرغم من العودة القوية للاقتصاد بعد فترة الوباء نظرا للارتفاع الكبير في أسعار وكميات النفط المنتجة والتي أوصلت عوائد النفط الى أكثر من 115 مليار دولار خلال العام الماضي, تبقى افاق الاقتصاد العراقي على المدى الطويل عرضة للتحدي بسبب غياب التنوع في مصادر الدخل ومحدودية الاستثمار وضعف القطاع الخاص والانتشار الواسع للفساد.

لقد ترك الانسداد السياسي الذي استمر لقرابة العام من الزمن العراق من دون موازنة لسنة 2022, بشكل عطل الانفاق على مشاريع الطاقة والبنى التحتية التي تحتاجها البلاد بصورة ماسة. ولكن, ومنذ تشكيل حكومة جديدة في شهر تشرين الأول الماضي برئاسة محمد شياع السوداني, مضى العراق بتفعيل خطط ترمي الى تعزيز قدرته الإنتاجية في مجال النفط, وتطوير موارد الغاز الداخلية, وإصلاح وتوسيع منشئات مصافي النفط.

وتقف الشركات الصينية في موضع مثالي يساعدها على المشاركة في جهود توسيع قدرات العراق الإنتاجية, حيث ان هذه الشركات منخرطة بالفعل في العديد من المشاريع المرتبطة بالطاقة في عموم البلاد. ومهما يكن من الامر, إذا ما اقتضت الاستراتيجية الصينية ان تكون الصين اللاعب المهيمن في الاقتصاد العراقي كما يقترح البعض ذلك, فان تحقيق هذا الهدف سيكون صعب المنال على الأرجح نظرا للتحدي الذي تفرضه بيئة العمل في العراق والخلافات السياسية السائدة.

الصين توسع بصمتها في مجال الطاقة

ان تجارة النفط هي الركيزة الأساسية للعلاقة الثنائية بين العراق والصين, حيث تستورد الصين حوالي 30٪ من صادرات النفط العراقي. ولقد ازدادت مشتريات الصين النفطية من العراق, ثالث أكبر مورديها, بما يقارب 50٪ في سنة 2022 مقارنة بالعام الذي سبق هذه السنة, وهو جزء من ارتفاع

IRAQ COPY

عام في حجم التجارة بين البلدين.

لكن روابط الطاقة الصينية مع العراق تمتد الى ما هو ابعد من تجارة النفط الخام. فلقد أسست الشركات الصينية المملوكة من الدولة موطئ قدم قوي في سوق اكتشاف واستخراج ونقل وتكرير مصادر الطاقة. وبالرغم من التراجع الأخير في الاستثمارات الخارجية المرتبطة بمشروع الطريق والحزام, الا ان ربط العراق ضمن هذا المشروع استمر بالنمو, وخاصة في مجال البنية التحتية ونقل الطاقة.

ان شركات الطاقة الصينية الرئيسية مثل شركة البترول الصينية الوطنية وشركة النفط البحرية الوطنية الصينية وشركة الصين للبتروكيماويات متواجدة في العراق منذ سنوات عديدة. ولكن, خلال العقد الماضي, كان هناك تحول كبير في التموضع الاستراتيجي لشركات النفط الدولية في العراق, حيث عززت بعض هذه الشركات من وجودها في حين ضعف تواجد البعض الاخر. فشراء شركة نفط البصرة الحكومية لحصة شركة اكسون موبيل في حقل غرب القرنة 1 في شهر حزيران من العام الماضي جعل من شركة شيل وشركة النفط البريطانية الشركتان الوحيدتان اللتان لا تـزالان تعملان في السوق العراقي. وعلى العكس من ذلك, عمقت الشركات الصينية من عملياتها في مختلف المراحل الإنتاجية للنفط في داخل العراق.

تمتلك شركة النفط الصينية الوطنية حصصا كبيرة في حقول الاحدب والرميلة وحلفاية وغرب القرنة. في الواقع, ان أكثر من نصف الإنتاج النفطي العراقي يأتي من حقول تتواجد فيها شركة البترول الصينية الوطنية, في الوقت الذي تعمل فيه شركات صينية اخرى اما كمشغل رئيس او شريك في التشغيل. في نهاية عام 2022, وقعت شركة الاستكشافات النفطية العراقية عقدا مع شركة النفط البحرية الوطنية الصينية للمضي بتنفيذ مشروع تم الاتفاق عليه في سنة 2019, لاستكشاف منطقة نفطية ساحلية في مدينة البصرة. في الوقت الذي تسعى فيه شركة بيتروجاينا ـ أحد أذرع شركة النفط الوطنية الصينية ـ لان تكون المشغل الرئيس الأساس في حقل غرب القرنة 1 النفطي العملاق.

كما دخلت شركات نفط وغاز صينية أصغر مثل «جيو جيد» النفطية

IRAQ COPY

ومجموعة الطاقة الموحدة في هذا المجال أيضا. حيث قامت «جيو جيد» بتوقيع عقود لتطوير حقول الحويزة ونفط خانة والواقعة قرب الحدود الإيرانية, في الوقت الذي أنجزت فيه مجموعة الطاقة الموحدة صفقة لتطوير حقل السندباد بالقرب من البصرة.

ويتضمن الوجود الصيني في مجال الطاقة العراقي العديد من الشركات الناشطة في المجالات المتعلقة باستخراج النفط مثل الحفر وتزويد وبناء المنشآت السطحية والانابيب وإدارة الحقول. مستفيدة من مكانة شركة البترول الوطنية الصينية في تطوير الحقول وتشغيلها, كل شركات الخدمة المرتبطة بها مثل شركة هندسة وانشاءات البترول الصينية ومكتب خط انابيب البترول وشركة بوهاي لهندسة الحفر وشركة داتشينغ لحقول النفط تعمل في العراق في الوقت الحاضر.

لقد عزز المقاولون الصينيون من نشاطاتهم في قطاع الطاقة العراقي في السنوات الأخيرة. وفقا لراصد مؤسسة المشروع الامريكي للاستثمار الصيني العالمي فان 24 من أصل 41 عقد بناء تم منحه من قبل العراق الى الصين للفترة ما بين عام 2007 و2022 كانت لمشاريع تتعلق بالطاقة, 15 منها تنفذها شركة البترول الصينية الوطنية. في عام 2021, كان العراق على رأس الدول المستفيدة من استثمارات مشاريع الطاقة المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق. فالعديد من الصفقات المهمة تم عقدها في ذلك العام. في شهر نيسان, فازت شركة ساينوبيك بصفقة تطوير حقل المنصورية الغازي القريب من الحدود الإيرانية.

ان سعي شركة هندسة وانشاءات البترول الصينية وغيرها من الشركات الصينية للحصول على فرص جديدة في العراق ساهم في الحفاظ زيادة زخم نموها, حيث فازت بسبع وثمانين بالمائة من كل عقود مشاريع النفط والغاز والطاقة التي منحها العراق والتي بلغت قيمتها 3.35 مليار. فقد حصلت شركة الصين الهندسية على عقدين لبناء منشآت معالجة النفط والغاز الطبيعي في البصرة. وفي شهر تشرين الثاني الماضي, اعدت وزارة التخطيط العراقية قائمة بالمشاريع الاستراتيجية والمقرر ان يتم تنفيذها من قبل شركات صينية, تماشيا مع صفقة النفط مقابل إعادة الاعمار التي تم التوصل اليها في أواسط عام 2019, والتي يتم فيها تمويل بناء

المشاريع من دفعات النفط الآجلة المباع الى الصين.

كذلك اكتسبت الشركات الصينية موطئ قدم في قطاعات تكرير النفط والطاقة العراقية. فقد منحت وزارة النفط العراقية مؤخرا عقودا الى تحالف شركات صينية من اجل تطوير مصفاة نفط في محافظة ذي قار والى شركة الهندسة الكيمائية الوطنية الصينية المملوكة للدولة من اجل بناء مجمع متكامل للتكرير وللبتروكيماويات ـ يتم تمويله بشكل كامل من قبل الحكومة الصينية ويقع مكانه في شبه جزيرة الفاو. كما وقعت مجموعة سيتيك عقدا لبناء وتشغيل المراحل الأولى والثانية من محطة الخيرات لتوليد الطاقة بالنفط الثقيل في محافظة كربلاء. اما مجموعة شنغهاي إلكتريك والتي وقعت أواخر العام الماضي اتفاقية إطارية لتطوير محطة كهرباء وتحلية في البصرة، فقد وقعت عقدا اخرا في نيسان من العام الجاري لتوسيع إنتاج محطة كهرباء المنصورية في محافظة ديالى.

اللغز العراقي الصيني

أسهمت العديد من العوامل في توسيع الوجود الصيني في قطاع الطاقة العراقي. مما لا شك فيه, فقد اثبتت الشركات الصينية رغبتها وقدرتها على توظيف تردد نظيراتها في الغرب في الاستثمار وفي بعض الحالات الدفع نحو الاستيلاء على مواضع هذه الشركات في العراق. لكن السياسة العراقية الخلافية هي مسؤولة ولو بشكل جزئي على الأقل عن النجاح الذي تمتعت به الشركات الصينية وعن المعوقات التي لا تزال هذه الشركات تواجها للحصول على حصص وتنفيذ مشاريع متعلقة بالطاقة. فالسيطرة على ثروة الطاقة في العراق كانت ولا تزال نقطة محورية في صراع السياسي الداخلي بين النخب والحراك الجماهيري المعبأ بالسخط والمناورات الجيوسياسية. ونتيجة لذلك, ان دور الصين في قطاع الطاقة في البلاد كشف عن وربما عمق من خطوط الصدع في الحياة السياسية العراقية.

على المستوى الوطني, روج رئيس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي وبشكل علني لتوجيه دفة العراق نحو الشرق من اجل التخلص من النفوذ الغربي, مصورا الصين على انها زعيمة شعوب العالم النامي. لكن صفقة

النفط مقابل إعادة الاعمار والتي عقدها عبد المهدي مع الصين في أواسط عام 2019 اشعلت جدلا داخليا حيث كان هناك قلق من قبل النقاد والمعارضين بان شروط هذه الاتفاقية تخاطر برهن ثروة البلاد وتعمق من الفساد والهدر. في حين سعى مصطفى الكاظمي المرشح التوافقي وخليفة عبد المهدي الى تنويع شراكات العراق في قطاع الطاقة.

في العديد من المناسبات خلال فترة رئاسة مصطفى الكاظمي للوزراء (أيار -2020تشرين الأول 2022), رفض العراق عروضا صينية للاستثمار على ضوء مخاوف مسؤولي وزارة النفط العراقية بان تمتين الصين قبضتها على الصناعة النفطية في العراق قد يعجل من هجرة الشركات الغربية. وكانت الحكومة قد وقفت بالضد من مسعى شركة سينوبيك لتنفيذ مشروع مشترك مع شركة لوك اويل لتطوير حقل غرب القرنة 2, لتتوجه بدلا عن ذلك للدخول كشريك عن طريك شركة نفط البصرة المملوكة للدولة. وبشكل مماثل, عندما حاولت شركة النفط البحرية الصينية وشركة بيترو جاينا السيطرة على حصة شركة اكسون موبيل في حقل غرب القرنة 1, وعلى الرغم من امتلاك الشركة الصينية لحصة مشابهة في الحقل ذاته, قامت الحكومة العراقية بإعاقة الصفقة. كما تشير التقارير الى قيام مسؤولين عراقيين بثني شركة النفط البريطانية عن بيع حصتها في حقل الرميلة النفطي الى شركة النفط الوطنية الصينية.

واضطر الكاظمي تحت الضغط للدفاع عن نهج حكومته ضد الاتهامات التي تزعم قيامه بتعطيل تنفيذ اتفاقية النفط مقابل الاعمار مع الصين. خلال فترة رئاسة وزراء الكاظمي, حاولت حكومته الحفاظ على نهج متوازن عن طريق السعي الى تحفيز الاستثمار الصيني في الاقتصاد ولكن من دون فقدان تام للسيطرة عليه. وكانت إدارة هذا التوازن الدقيق ضرورية ومعقدة في الوقت نفسه بسبب الاستقطاب السياسي الداخلي الحاد, والمعارك الاقتصادية المريرة حول النفوذ, والسخط الشعبي, والضغط الخارجي.

وعلى المستوى المناطقي, وعلى الرغم من كون هذه الديناميات بارزة في جميع انحاء العراق, الا انها تتضح بشكل أكثر جلاءً في جنوب العراق, حيث يبرز التناقض بين الغنى في الثروات النفطية والفقر المدقع للسكان

وحيث يتنافس اللاعبون السياسيون المحليون والجماعات المسلحة على الموارد الاقتصادية لخدمة شبكات وكلائهم وحلفاؤهم الإقليميين.

الخلاف على مشروع ميناء الفاو الكبير هو أحد الأمثلة على ذلك. فالجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران مثل كتائب حزب الله وعصائب اهل الحق دعت الى السماح للشركات الصينية بالفوز بالعطاء لبناء هذا المشروع, في الوقت الذي فضل فيه التحالف الذي يقوده رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر شركة دايو الكورية للمقاولات. وعند فوز دايو بعقد البناء بالرغم من اعتراضات الناشطين المؤيدين لمبادرة الحزام والطريق, قامت الأحزاب والجماعات المسلحة الموالية لإيران بتنظيم تظاهرات في محافظة البصرة وفي وسط بغداد.

وبكل تأكيد, فان الصين تمتلك انصارا وداعمين بما في ذلك تحالف الحزام والطريق في مجلس النواب العراقي. كما يتضمن جمهورها ما يبدو ظاهريا كحملة شعبية عراقية تدعى بالحراك الشعبي من اجل طريق الحرير والذي يدعو الى الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية متينة مع الصين على حساب الفرص الاستثمارية الغربية والكورية والسعودية. بالإضافة الى ذلك, تتمتع النشاطات الاقتصادية الصينية بحماية الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران. وبالرغم من ذلك, وكما يمكن للمرء ان يتوقع ذلك, نظرا للطبيعة الصراعية للسياسة العراقية والضغوطات الإقليمية, فقد تعرضت شركات وافراد صينيون الى الاستهداف والابتزاز. فالغضب والسخط من سوء الخدمات والبطالة العالية والفساد المستشري التحم مع عدم الارتياح للاستثمار الصيني بشكل غذى السخط الشعبي وأشعل تظاهرات في محافظتي ذي قار وميسان في العام الماضي.

تعزيز وموازنة الشراكات الخارجية

بعد وصوله الى منصب رئيس الوزراء بعد انسداد سياسي امتد لقرابة السنة, وضع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني برنامج عمل طموح للتصدي للتحديات التي ورثها, بما في ذلك الحاجة الى تحسين الخدمات الصحية والمرافق التعليمية وزيادة انتاج الطاقة الكهربائية وزيادة فرص العمل. على رأس الاجندة الحكومية السياسات المرتبطة بالصناعة النفطية

في العراق.

تعهدت الحكومات العراقية المتعاقبة بزيادة انتاج النفط والقدرة على تصديره. والحكومة الحالية وضعت على سلم أولوياتها الوصول الى الاكتفاء الذاتي في مجال الغاز وانهاء حرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط وتلبية الاحتياجات المحلية للغاز. هذا الامر يستدعي أيضا تحولا في استراتيجية الحكومة نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال تكرير النفط وفتح افاق جديدة للشركات الدولية والقطاع الخاص المحلي. وكانت الحكومة الحالية قد لمحت الى انها مستعدة للعمل مع شركات النفط العالمية لتسريع تطبيق العقود الثنائية وقامت بتشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال تكرير النفط.

في الوقت الـذي فشلت فيه الحكومات السابقة في انجاز جولة التراخيص الخامسة التي تم توقيعها في سنة 2018, سارعت حكومة السوداني الى توقيع اتفاقيات لتطوير ستة حقول من أصل 11 حقلا في شهر شباط الماضي. هذه الاتفاقيات اعقبتها ثلاث تطورات واعدة. الأولى هي توصل حكومة بغداد وحكومة إقليم كردستان الى اتفاقية حول تصدير النفط وإدارة عائداته عن طريق أنبوب كركوك-جيهان, في حال استئناف هذه الصادرات. ثانيا, نجاح العراق في تأمين صفقة مع شركة توتال اينرجي الفرنسية للمضي قدما في تنفيذ مشروع نمو الغاز المتكامل لتعزيز انتاج النفط والغاز والطاقة في جنوب العراق على مدى 25 عاما ـ وهي صفقة تعكس الاتجاه السائد بخروج الشركات الأجنبية من البلاد. ثالثا, دعوة شركة قطر للطاقة المملوكة للدولة وشركة اكوا للطاقة السعودية للمشاركة في صفقة توتال اينريجي وهو ما سيمثل اول استثمار لدول مجلس التعاون الخليجي في سوق استكشاف واستخراج الطاقة في العراق.

من خلال إدارة علاقات العراق مع القوى الإقليمية والدولية ـ امر مهم جدا لأطلاق العنان للقدرات الكامنة لقطاع الطاقة ـ يبدو ان الحكومة الحالية ملتزمة بكل من تقوية وموازنة علاقاتها مع الشركاء المهمين. على المستوى الإقليمي, سعى السوداني الى البناء على الأساس الذي وضعه اسلافه في مجال تمتين روابط العراق مع دول الخليج. حيث كانت رحلته الأولى خارج العراق الى الأردن والكويت. كما قام بزيارة المملكة

العربية السعودية في شهر كانون الأول الماضي للمشاركة بالقمة العربية الصينية, ثم سافر لاحقا الى القاهرة وإسطنبول. العراق اليوم في موضع جيد للإفادة من ذوبان التوترات الجيوسياسية في الإقليم والذي نجم عن التقارب بين السعودية وإيران والذي ساعدت بغداد في تسهيله.

على المستوى الدولي, دعمت الحكومة التي يقودها السوداني تواجدا أمريكيا الى اجل غير مسمى في العراق في الوقت الذي تصدت فيه للضغط الأمريكي الذي يطالبها بالنأي بنفسها عن إيران. خلال زيارته الى باريس في شهر كانون الثاني, حيث قام بتوقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية, والى برلين, سعى رئيس الوزراء محمد شياع السوداني الى جذب الاستثمار, تحديدا في مجال الطاقة. اما فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا, فقد امتنع العراق عن تبني موقف قوي, في الوقت الذي سعى فيه الى إيجاد سبل للحفاظ على روابطه مع شركات الطاقة الروسية من دون التجاوز على العقوبات الغربية. وكسائر دول جواره, سعى العراق الى تجنب التورط في التحول الى جزء من معادلة صفرية بين القوى الكبرى تتنافس فيها الولايات المتحدة والصين. قبل وصوله الى منصب رئيس الوزراء, عبر السوداني عن الرغبة في تعزيز اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة. ومنذ ذلك الوقت, رحب السوداني بالاستثمار الصيني وقام بتفعيل اتفاقية النفط مقابل المشاريع لسنة 2019.

الاستنتاج

أكثر من ستة اشهر مرت منذ تسلمه للمنصب, مضت حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني قدما بجهودها الرامية لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلاد, حيث احتل امن الطاقة مكانة جوهرية في الاجندة الحكومية. لقد شجعت حكومة السوداني مشاركة الشركات الأجنبية في قطاع صناعة النفط والغاز في العراق. مع تفعيل اتفاقية النفط مقابل إعادة الاعمار, برزت الشركات الصينية, المنخرطة بعمق في قطاع الطاقة العراقي منذ زمن, كمنافس قوي, بالرغم من عدم تصنيفها كشريك يحظى بتفضيل خاص او امتياز حصري في لفرص الاعمال المطروحة في العراق.

ان المبادئ التي تهتدي بها حكومة رئيس الـوزراء محمد شياع السوداني والمقيدات التي تعترضها في السماح للصينيين وغيرهم من الشركاء التجاريين تحددها الأحزاب السياسية الداعمة له. وتعكس هذه السياسات الخلافية والتسويات التي أتت به للسلطة والتي لا تزال قائمة. في حقيقة الامر, ان التنافس الحاد بين النخب السياسية لا يزال كامن تحت السطح. ان التحالف الموسع المتكون من الإطار التنسيقي والأحزاب الكردية والسنية والتي شكلت مجتمعة حكومة العراق هو تحالف هش. فالأحزاب الشيعية والكيانات المشكلة للإطار التنسيقي يسود بينها الخصومة والتوترات. ولأجل ان يحكم بشكل يتماشى مع نواياه المعلنة واولوياته للدولة, يتوجب على السوداني ليس فقط الاحتفاظ بدعم هذا التحالف المتشظي فحسب انما التعامل مع المعسكر الصدري, والذي على الرغم من انسحابه من العملية السياسية الا انه لا يزال بإمكانه تحشيد الالاف من المتظاهرين وافراد الميلشيات المسلحين بالضد من الحكومة. في ظل هذه الظروف, سواء ستعمل حكومة السوداني بشكل أفضل من سابقاتها او ستكون قادرة على توظيف عوائد النفط الغزيرة لتحسين ظروف العراقيين المعاشية بدلا من تضخيم ثروات النخبة الحاكمة فهذا الامر متروك ليتم النظر فيه, وذات الامر ينطبق على المدى الذي ستنمو وتكبر فيه أفرع واغصان الانخراط الصيني في داخل العراق.

الملاحظات:

- بالرغم من الروابط الاقتصادية بين العراق والصين تعود الى حقب زمنية قديمة, الا ان الشراكة الاقتصادية بين البلدين وتحديدا في مجال الطاقة أصبحت امتن وأكثر وضوحا بعد التغير الذي حصل في العراق عام 2003.
- تنبع أهمية الاستثمارات الصينية في البلاد من عدة عوامل يأتي في مقدمتها ان الشركات الصينية العاملة في العراق غالبا ما تكون مملوكة للدولة الصينية وبالتالي هي اقل حساسية للعمل في بيئة اقتصادية غير مستقرة على العكس من الشركات الغربية الخاصة, كما ان للصين روابط اقتصادية وعلاقات سياسية مستقرة مع دول الجوار الإقليمي المتنافسة وبالتالي فان وجودها اقل اثارة للحساسية في بيئة سياسية صراعية.
- على الرغم من ان اتفاقية النفط مقابل إعادة الاعمار والتي وقعها العراق مع الصين في عام 2019 تعطي افضلية للشركات الصينية للاستثمار في سوق الطاقة العراقي, الا ان هذا الامر لا يعني انحيازا عراقيا باتجاه هذه الشركات, فالعراق منفتح على جميع الشركات الغربية والإقليمية الساعية الى الاستثمار في البلاد لطالما يتوافق هذا الامر مع الخطط والاهداف الرامية الى زيادة القدرة الإنتاجية للعراق في مجال النفط والغاز.
- ضرورة إبقاء وعزل البيئة الاستثمارية والمجال الاقتصادي العراقي عن الاستقطاب والخلافات والصراعات السياسية الداخلية. وتجنب تحويل هوية الشركات المستثمرة في العراق الى مادة للتسييس والتعبئة الشعبوية. اما على صعيد السياسات العليا في البلاد, فيتوجب ان تبقى هي الأخرى بعيدة عن الانخراط في ميادين تصفية الحسابات الدولية والدخول في احلاف وتوازنات مضادة.

العراق يتنفس الصعداء من الاضطرابات السياسية لكن ماتزال هناك مخاطر جسيمة

الكتاب:

تيمور أزهري

نائب رئيس مكتب رويترز في بيروت

أمينة إسماعيل

من كبار مراسلي صحيفة رويترز تغطي كتاباتها العراق.

أحمد رشيد

نائب رئيس مكتب رويترز في العراق.

المصدر:

صحيفة العرب ويكلي

https://thearabweekly.com/iraq-enjoys-respite-political-turmoil-serious-risks-remain

التاريخ:

18 حزيران 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار/ د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

يبدو العراق أكثر استقراراً مقارنة بأي وقت مضى منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، بمساعدة أسعار النفط المرتفعة ومدة الهدوء السياسي في الداخل والمنطقة، وعلى الرغم من أن محاولة الحكومة لتعزيز المكاسب في ظل الإسراف الذي انطوت عليه الموازنة قد يكون أساساً هشاً. وقد أطلق رئيس الوزراء محمد شياع السوداني منذ تشرين الأول / أكتوبر برنامجاً لإعادة البنية التحتية وجذب المستثمرين الأجانب، غير أن المحللين يقولون أن الخطط معرضة لخطر مع توقعات اضطراب أسعار النفط كما وتواجه التحدي المتمثل في الحفاظ الدبلوماسية الحرجة في منطقة مضطربة. وقد اجتاز السوداني أول اختبار كبير له هذه الأسبوع عبر إقرار موازنة الدولة عبر البرلمان. كما قام بعمل توازن دبلوماسي صعب في التعامل مع العلاقات مع الخصمين اللدودين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

يبدو العراق أكثر استقراراً مقارنة بأي وقت مضى منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية، بمساعدة أسعار النفط المرتفعة ومدة الهدوء السياسي في الداخل والمنطقة، على الرغم من أن محاولة الحكومة لتعزيز المكاسب في ظل الاسراف الذي انطوت عليه الموازنة قد يكون أساساً هشاً.

أطلق رئيس الـوزراء محمد شياع السوداني منذ تشرين الأول / أكتوبر برنامجاً لإعادة البنية التحتية وجذب المستثمرين الأجانب، غير أن المحللين يقولون أن الخطط معرضة لخطر مع توقعات اضطراب أسعار النفط كما وتواجه التحدي المتمثل في الحفاظ الدبلوماسية الحرجة في منطقة مضطربة.

وقال دبلوماسي غربي: «نحن متفائلون في التوقعات على المدى القصير بيد أن هناك تحديات كبيرة على المدى المتوسط إلى الطويل».

وقد اجتاز السوداني أول اختبار كبير له هذه الأسبوع عبر اقرار موازنة الدولة عبر البرلمان.

كما قام بعمل تـوازن دبلوماسي صعب في التعامل مع العلاقات مع الخصمين اللدودين إيـران والولايات المتحدة الأمريكية.

فقد حاز السوداني على إشادة واشنطن بتنفيذ مطالب تتصل بوقف تهريب الدولار إلى إيران التي تنطوي على انتهاك للعقوبات الأمريكية، غير أنه أبقى حلفاء طهران في العراق سعداء بفورة التوظيف الذي تبنته الدولة وخططها لمشاريع كبرى لإيجاد فرص عمل جديدة لأفراد الجماعات المسلحة، المدعومة في أغلبيتها من إيران، بعد أن انتصرت في معركتها ضد تنظيم داعش.

وقال عضو مجلس نواب من الطائفة الشيعية ذات الأغلبية المسلمة في العراق، والذي يدعم السوداني، أن رئيس الوزراء يعمل بوصفه « دبلوماسياً ناجحاً الذي يمكنه الحفاظ على علاقات جيدة بالغرب والأمريكيين وفي الوقت نفسه يحرص على إرسال رسائل إيجابية إلى طهران».

وقال النائب في البرلمان، الذي طلب عدم نشر اسمه حتى يتسنى له الحديث بحرية عن رئيس الوزراء، ان مؤيدي السوداني المتحالفين مع إيران يعدونه رجلاً يعمل بوصفها مديراً لتحسين الخدمات الأساسية مع حماية مصالحهم.

مشاكل عالقة

قال مستشار الشؤون الخارجية للحكومة فرهاد علاء الدين ان السوداني خدم كل العراقيين وليس فقط المتحالفين مع إيران.

وقال علاء الدين «لقد مر وقت طويل منذ أن تمتعنا بهذا النوع من الاستقرار السياسي حيث يتم التعامل مع الأزمات التي نواجهها في غرف الاجتماعات وتحت سقف البرلمان وليس خارجه».

ويمثل ذلك تحولاً جذرياً عن العام الماضي، عندما أعاق التنافس بين الجماعات الشيعية تشكيل الحكومة، الأمر الذي أدى إلى أعمال عنف وإذكاء المخاوف من اندلاع حرب أهلية في بلد عانى من الصراع والفوضى منذ الغزو عام 2003.

وينعكس الهدوء في مناطق أخرى من الشرق الأوسط حيث أعادت إيران ذات الأغلبية الشيعية والمملكة العربية السنية إقامة العلاقات، الأمر الذي خفف من حدة المنافسة التي غالباً ماكانت تحدث في أرجاء المنطقة كافة.

مع ذلـك، يقول المحللون ان العديد من مشاكل العراق ماتزال من دون حل، بدءاً من الاعتماد الشديد على عائدات النفط وسوق النفط العالمي المتقلب وصولاً إلى الكسب غير المشروع والطائفية.

وقال ريناد منصور، مدير مبادرة العراق في مركز أبحاث المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) بلندن «ان نظام الفساد والمحسوبية السياسية راسخ وقد أعاق أي محاولات للإصلاح على مدى السنوات العشرين الماضية»، مضيفاً أن فورة التوظيف الحكومية لم تكن «حلاً مستداماً».

وقال انه يمكن بسهولة زعزعة استقرار العراق بسبب المشاكل خارج حدوده، واصفاً البلاد بـ «ملعب للمشاكل الإقليمية والدولية».

ومع ذلك، قال ان الانفراج بين السعودية وإيران من المحتمل أن يمنح العراق فسحة لتنفس الصعداء».

مايزال العراق عرضة للصدمات الجيوسياسية، بما في ذلك في الشمال الذي يسيطر عليه الكورد، حيث تتنازع الأحزاب المتنافسة. كما وشنت تركيا وإيران عمليات عسكرية ضد الجماعات الكوردية المتشددة هناك قائلة ً بأنها تهدد أمنهما القومي.

السخاء المالي

ثمة تحديات تكثر في أماكن أخرى أيضاً. إذ لم تهدأ مخاوف العام الماضي بشأن الحرب الأهلية إلا عندما تراجع رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر عن السياسة وانسحاب عدد كبير من اتباعه من الشوارع. غير أنه تراجع من قبل ويقول محللون أنه قد يشعل النار في الشارع مرة أخرى إذا ما سعى إلى العودة.

مع ذلك، حقق السوداني نجاحات. فقد أقرت الموازنة بعد مفاوضات شاقة لكسب دعم الشيعة والكورد والفصائل العربية والسنّية.

غير أن الموازنة، وهي الأكبر في العراق، تتوقع انفاق 198.9 ترليوناً دينار (153 مليار دولار) مع خطط لإضافة أكثر من 500 ألف موظف إلى بيروقراطية تعاني من التضخم بالأساس، في ظل تجاهل توصيات صندوق النقد الدولي.

وتعتمد معظم العائلات على دخل الأقارب الذين لديهم وظائف حكومية، ويصعب خفضها إذا ما انخفضت أسعار النفط وتراجعت إيرادات الدولة.

وسعياً لتعزيز الاقتصاد، سعى السوداني إلى جذب الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك إحياء صفقة بقيمة 27 مليار دولار مع

شركة توتال انرجيز الفرنسية وقطر انرجيز لتطوير انتاج النفط والغاز.

وفي غضون ذلك، شملت مبادراته الدبلوماسية زيارات إلى ألمانيا وفرنسا والمملكة العربية السعودية. غير أنه حصل على دعم الولايات المتحدة على وجه الخصوص التي لديها 2500 جندي في العراق لتقديم المشورة والمساعدة في محاربة فلول تنظيم داعش. وقالت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى باربارا ليف ان أجندة الحكومة للإصلاح الاقتصادي ومحاربة الفساد كانت «بالضبط العلاج المثالي».

وقالت في بغداد في آيار / مايو «سندعم هذه الحكومة عبر تلك الخطوات»، ووصفت العراق بأنه مثابة للتعاون وليس «ساحة معركة».

الملاحظات:

تصف المقالة أجواء الاستقرار والتفاؤل التي سادت العراق غداة تشكيل الحكومة العراقية في أعقاب ازمة سياسية خانقة. عززها نهج التوازن في السياسة الخارجية الذي ساهم في التخفيف من وطأة التأثيرات الناجمة عن التنافس الاقليمي والدولي على العراق، وارتفاع أسعار النفط، والانفراج في العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية، وتكللت بتصويت البرلمان على الموازنة بعد مخاض عسير. غير أن هذا التفاؤل مشوب بالحذر بسبب الكثير من التراكمات العالقة من تركة الحقبة الماضية، التي تتصل بالفساد، واعتماد الاقتصاد العراقي على النفط ومايترتب عليه من مخاطر تقلبات اسعار النفط ، وتضخم القطاع العام.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها المعهد العراقي للحوار في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور: -

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- **ملخص تنفيذي**: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المعهد فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات**: وهي تمثل راي المعهد ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المعهد بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المعهد يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المعهد حصراً.

الامر الرابع: يسر المعهد استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المعهد مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

Iraqi Institute for Dialogue
للحوار

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks